دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح
(دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار)

م. م. عمر هاشم طه / الكلية التقنية في السليمانية

المستخلص

تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل موضوعا ذا علاقة مباشرة بنشاط المصارف والمؤسسات المالية، اذ تعتمد المصارف في ممارسة عملياتها المصرفية على الاموال المودعة لديها وعليه يجب ان يتسم نشاطها بالاستقرار كما عليها ان تنفذ سياسات خاصة بها لغرض منح الائتمان وما ينتج عنه من مخاطر قد تؤثر على المصرف اذا لم يحتاط لهذه الامور لذلك يجب على المصارف ان تتخذ مجموعة من الاجراءات التي تقلل من مخاطر الائتمان وبالتالي توفر السيولة اللازمة لتنفيذ انشطتها الاخرى ومن ثم تحقيق وزيادة الارباح.

ولهذا فقد تناولت هذه الدراسة مجموعة من الامور المهمة التي تتعلق بموضوع الائتمان المصرفي منها:

(ما هي الاساليب والسياسات التي يتبعها المصرف في منحه لمختلف القروض من اجل التقليل من المخاطر)؟

ومن هنا يمكن أن نقسم هذا السؤال الجوهري إلى عد ة أسئلة فرعية نحصرها فيما يلي:

١ ـ ما هي انواع المصارف؟

٢ ـ ما هي القروض؟ ما هي الإجراءات والمعايير المتبعة لمنحها ؟

٣ ـ ما هي المخاطر التي يواجهها المصرف في منحه للقرض؟

٤ ـ وما هي الضمانات التي يشترطها المصرف لتغطية هذه المخاطر؟

ما هي أنواع القروض التي يمنحها مصرف عينة البحث وما هي الإجراءات المتخذة من طرفه لمنحه قرض.

The role of Granting bank credit policies in reducing the risk and increase profits
(A field study in the North Bank for Development and Investment)

Abstract

This study, based on research and analysis, had dealt with a subject directly related to banks and financial institutions' activity, as they depend, in practicing their banking operations, on the deposit money they keep. as they must implement their own policies for the purpose of

granting credit and the resulting risks may affect the bank's if these things precautions for making it a must on the bank to take a package of measures that reduce the credit risk and therefore provide the necessary liquidity to implement its other activities and then to achieve and increase profits.

That is why this study has addressed a range of key things on the subject of bank credit, including:
(What are the methods and policies pursued by the bank to give him the various loans in order to reduce risks)?
Here it is possible to divide this fundamental question to be several sub-questions as follows:
1- What are the types of banks?
2 - What are loans? What are the procedures and criteria used to grant it?
3 - What are the risks faced by the bank in the granting of the loan?
4 - What are the guarantees required by the bank to cover these risks?
5 - What are the types of bank loans granted by the sample and what are the actions taken by him to give him a loan.

المقدمة:

تعتبر المصارف مؤسسة من المؤسسات المالية الحيوية التي تلعب دورا هاما في دفع عجلة تنمية أي اقتصاد من اقتصاديات الدول، و في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الإئتمانية و النقدية ونظرا للأهمية التي تحتلها المصارف في كونها الممول ال رئيسي للمشاريع الاقتصادية التي تحتل هذه الأخيرة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني بحيث تعتبر الضرورة الاستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة و كذا العمود الفقري لأي نهضة اقتصادية، والمشاركة الفعالة للجهاز المصرفي في تحقيق انتعاش اقتصادي تطلب منه تعبئة المدخرات من مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و تقديمها في صورة قروض مصرفية تكون في خدمة المجتمع كما أنها تعتبر أساس النشاط المصرفي و الوسيلة المناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر. فرغم الأهمية التي تكتسي المصارف فإنها تتعرض لمخاطر كثيرة عند منحها للقروض مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المنشودة و إعاقة التنمية الاقتصادية .

فالقروض و المخاطر وجهان لعملة واحدة فلا يمكن إيجاد قرض دون احتمال حدوث مخاطر و لو كانت ضئيلة هذا ما جعل لزاما على المصارف إيجاد أو وضع سياسات اقتراضية في منح القروض تكون ذات درجة عالية من الدراسة من أجل التفادي أو التقليل من هذه المخاطر، وعلى هذا الأساس و للإحاطة بالموضوع إحاطة وافية و للوصول إلى الغاية المنشودة من هذا البحث فقد تم تقسيم البحث الى المباحث الآتية:

المبحث الأول : المصارف (مفهومها – انواعها – مصادر تمويلها واستخدامها للاموال) .

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي – ماهيته – اهميته – انواعه .
المبحث الثالث : العناصر الاساسية في سياسة الاقراض ومنح الائتمان ومخاطره .
المبحث الرابع : الجانب التطبيقي .
المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات .

مشكلة البحث:

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية في غاية الاهمية ومن اكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لادارة المصارف التجارية ولكنه يعتبر في الوقت نفسه من اكثر الادوات الاقتصادية حساسية اذ لاتقف تاثيراتها الضارة على مستوى المصرف وانما تصل اضرارها الى الاقتصاد الوطني اذا لم يحسن استخدامها .

فلو نظرنا الى الائتمان المصرفي من وجهة نظر المصرف فاننا سنلاحظ مايلي :

١ - الائتمان المصرفي يعتبر الائتمان الاكثر قسوة على ادارة البنك نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي الى انهيار المصرف ومن هذه المخاطر ماسيمى بالمخاطر الائتمانية حيث تشكل عمليات منح القروض النشاط الرئيسي للمص ارف ولغرض تجنب هذه المخاطر فان هذا يتطلب من المصرف اتخاذ اجراءات يستطيع من خلالها الحكم على الملاءة المالية للمقترض وان كان ذلك ليس صحيحا دائما لانه قد تنخفض ملاءة مقترض معين مع الزمن لاسباب وعوامل معينة .

٢ - وبالتالي فان تقصير الطرف المقابل في الاداء تعتب ر من المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف .

٣ - ومن جانب اخر فان ضعف الاجراءات المصرفية لمواجهة مثل هذه الحالات تؤدي الى نفس المشكلة ولاتنطبق هذه المخاطر على القروض فحسب بل تنسحب على سائر الموجودات الاخرى التي تدخل ضمن الميزانية العمومية.

أهمية البحث :

تتأتى أهمية البحث من خلال توضيح وبيان الحاجة الى زيادة دور المصارف التجارية في وضع السياسات والاجراءات والطرق المناسبة لمواجهة المخاطر التي تنشا من عمليات منح الائتمان بكل انواعه وبالتالي الحد منها او تقليلها الى اقل حد ممكن وبالتالي المحافظة على موجودات المصرف من جهة وزيادة الارباح من جهة اخرى .

أهداف البحث :

يهدف البحث بجزئيه النظري والعملي الى بيان دور المصارف التجارية في مواجهة المخاطر الائتمانية التي تنشا من خلال قيامها بمنح الائتمان بكل انواعه لاطراف خارجية .

فرضيات البحث:

لغرض الوصول الى النتائج المتوخاة من البحث تم الاسترشاد بالفرضيات الآتية:

١ -ان وجود نظام يسمح باجراء تطبيق شامل ومستقل لسياسات المصرف الائتمانية واجراءاته المتعلقة بمنح الائتمان بكل انواعه سيؤدي الى تقليل المخاطر الائتمانية وزيادة الارباح.

٢ -ان وجود سياسات واجراءات ملائمة للتحقق من جودة الموجو دات وكفاية الاحتياطيات المخصصة لتغطية خسائر الائتمان سيؤدي الى تقليل المخاطر الائتمانية وزيادة الارباح.

٣ -ان وجود نظام للمعلومات لدى الادارة العليا يسمح بتحديد ومراقبة المخاطر المركزة الموجودة في محفظة القروض سيؤدي الى تقليل المخاطر الائتمانية وزيادة الارباح .

أسلوب جمع البيانات : لغرض الايفاء بمتطلبات البحث في جوانبه النظرية والعملية تم الاعتماد على :

- الكتب العربية والاجنبية.
- النشرات والاصدارات الرسمية.
- الوثائق الرسمية للمصارف.
- الحسابات الختامية والكشوفات المالية لعينة من المصارف التجارية العاملة في اقليم كوردستان العراق.
- المقابلات الرسمية.

المبحث الأول: المصارف (مفهومها – أنواعها – مصادر تمويلها واستخدامها للأموال) :

تعتبر المصارف التجارية نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال، ومن أجل التوفيق بين مواردها واستخدامها يجب على البنوك التجارية إتباع سياسة إقراض معينة .

ومن هنا فيمكن وضع تعاريف مختلفة نبين من خلالها المفاهيم الاساسية للمصارف بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص حيث تعرف على انها :

(مؤسسات وسيطة تقوم بوظيفة نقل المدخرات العائدة للافراد والشركات والحكومات الى قروض واستثمارات وتقوم بدفع فوائد مباشرة او غير مباشرة على الودائع وكذلك توفير خدمات معينة مقابل اجور معينة) (الشمري،٢٠٠٨، ٢١) .

(عبارة عن منشأة تقوم بقبول ودائع تحت الطلب أو الأجل من الجمهور أو منشآت أعمال، أو الدولة وذلك لغرض منحها على شكل قروض وتسليفات) (عبدالله واخرون، ٢٠٠٦ ،٢٨) .
وعلى هذا الاساس فان العمليات المصرفية هي جميع الخدمات التي تقدمها المصارف من خلال قبول الودائع واستعمالها مع ال موارد الاخرى للبنك في الاستثمار كليا او جزئيا من خلال قيام المصرف بعمليات الاقراض او باي طريقة اخرى يسمح بها القانون .

أنواع المصارف:

توجد هناك انواع مختلفة للمصارف حيث يمكن ان تقسم وتبوب حسب طبيعة نشاطها وحسب شكل ملكية هذه المصارف ومن حيث علاقتها بالدولة ومن حيث الجنسية وهي كما يلي : (الشمري،٢٠٠٨، ٢١)(عبدالله ، ٢٠٠٥ ،٣٣) .

أولاً : من حيث طبيعة النشاط: وتقسم الى:

١ - البنوك المركزية: ويسمى كذلك (بنك البنوك) لانه يقوم بعملية الاشراف والرقابة على باقي المصارف ونقطة تجمع للمصارف الاخرى للائتمان والتعامل ويسمى (بنك الاصدار) لان له سلطة اصدار العملة النقدية في الدولة ويسمى (بنك الدولة) لان له سلطة ادارة احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الاجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة.

٢ - المصارف التجارية: وهي المصارف التي تعتمد على ودائع الافراد والهيئات بانواعها المختلفة واعادة استثمارها لفترات قصيرة الاجل على شكل تسهيلات ائتمانية من السهل تحويلها الى نقد دون خسارة وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية اي بمعنى اخر هي بنوك تقوم بجمع اموال الزبائن في صورة ودائع وتوظيفها في مجالات اخرى تعود فائدتها للمصرف والزبون.

٣ - المصارف الصناعية : وهي مصارف تهدف بصفة خاصة الى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة الى المنشات الصناعية لفترات متوسطة او طويلة الاجل كما تساهم في انشاء الشركات والمنشات الصناعية.

٤ - المصارف العقارية: وتهدف هذه المصارف الى تمويل قطاع البناء والا سكان مقابل ضمانات معينة وبما ان تمويلها يكون لفترات طويلة الاجل نراها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الاجل.

٥ - المصارف الزراعية: وهي المصارف التي تقدم خدماتها الى القطاع الزراعي عن طريق شراء المستلزمات الزراعية من بذور واسمدة والات زراعية وكذلك المساهمة في تنمي ة الثروة الحيوانية.

٦ - الصارف الاسلامية : وهي مؤسسات مالية ذات دور متميز في اقتصاديات الدول الاسلامية حيث يقوم عمل هذه المصارف على اساس الصيرفة الشاملة وتتركز فلسفتها على عدم التعامل بالفائدة .

٧ - مصارف الادخار والاقراض: وهي مشابهة للمصارف التجارية ماعدا انها لا تقبل الودائع الجارية وتحصل على الاموال من خلال حسابات التوفيرواوامر السحب القابلة للتفاوض وحسابات ودائع السوق النقدية ويقرضون الاموال اساسا الى الافراد والشركات على شكل قروض الرهن العقاري.

٨ - المصارف التعاونية: وهي المصارف التي تقدم خدماتها الى الجمعيات التعاونية بانواعها المختلفة.

٩ - الوحدات المصرفية الخارجية: وهي المصارف التي تقدم خدماتها الى غير مواطني البلد الذي تعمل فيه.

١٠ -مصارف الادخار: تشابه مصارف الادخار والاقراض في قبولها لودائع التوفير وحسابات ودائع السوق النقدية وعادة مايقرضون الاموال او يستثمرها من خلال السوق المالية كما يقدم قروض الرهن العقاري لبعض الافراد

ثانياً: من حيث شكل الملكية: حيث تقسم الى:

١ - المصارف الخاصة : وتاخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية او شركات الاشخاص (التظامنية).

٢ - المصارف المساهمة: وتاخذ هذه المصارف شكل الملكية المساهمة .

٣ - المصارف التعاونية:وتعود ملكية هذا النوع الى جمعيات تعاونية او نقابات مهنية.

ثالثا: من حيث علاقتها بالدولة: حيث تقسم الى:

١ - مصارف القطاع العام: وتعود ملكية هذا النوع الى الدولة او القطاع الاشتراكي.

٢ - مصارف القطاع الخاص : وتعود ملكية هذا النوع الى القطاع الخاص باشخاصه الطبيعيين والمعنويين سواء كانت على شكل مشروعات فردية او شركات اشخاص او شركات اموال.

٣ - المصارف المختلطة : ويشترك في ملكية هذا النوع كل من القطاع الخاص والقطاع العام.

رابعا: من حيث جنسية المصرف: وتقسم الى:

١ - المصارف الوطنية: وهي التي تعود ملكيتها الى اشخاص طبيعيين او م عنويين تابعين للدولة.

٢ - المصارف الاجنبية: وهي التي تعود ملكيتها الى دولة اخرى غير الدولة المسجلة فيها.

٣ - المصارف الاقليمية: وهي التي يشترك في ملكيتها عدد من الدول.

مصادر تمويل واستخدام الاموال:

يمثل جانب الموجودات في الميزانية العمومية للبنك التجاري استخدامات اموال المصرف التجاري بينما يمثل جانب المطلوبات وحقوق الملكية مصادر تلك الاموال والشكل الاتي يمثل مصادر التمويل والاستخدامات في المصرف التجاري (عبدالله ، ٢٠٠٦، ٤٥) .

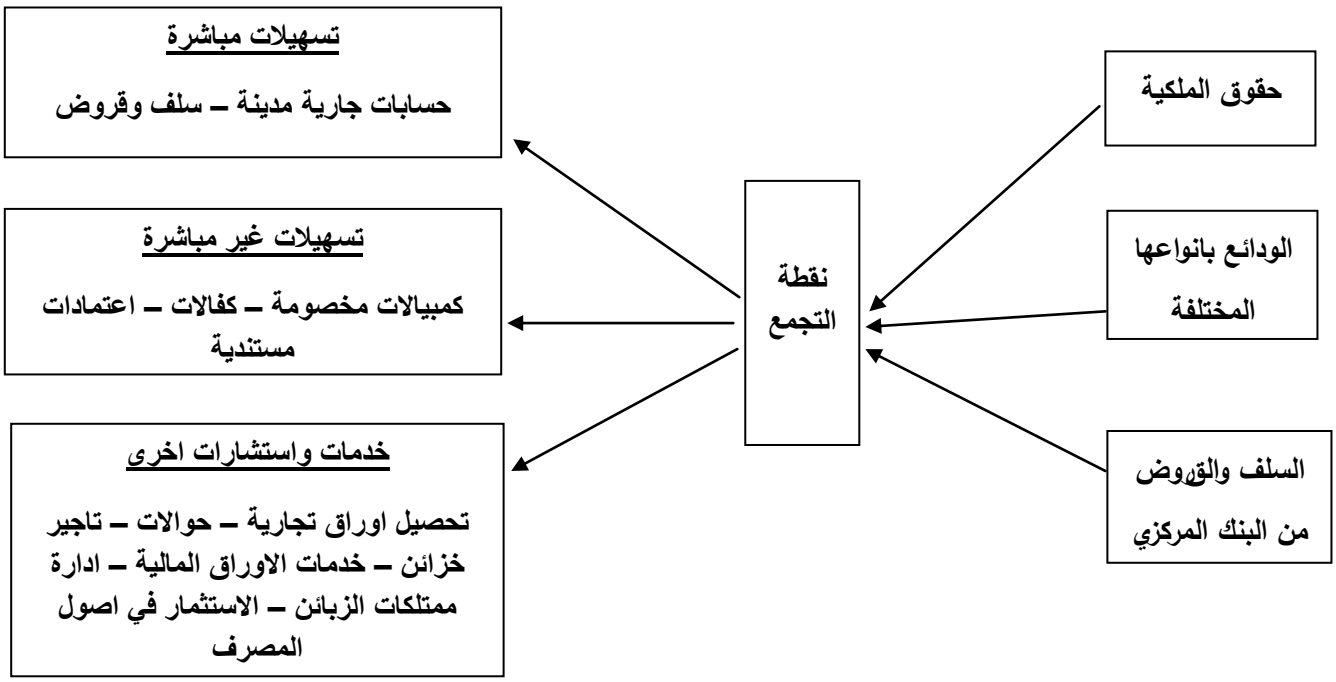

شكل رقم (١) مصادر تمويل واستخدامات اموال المصارف التجارية (المصدر : من اعداد الباحث)

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي – ماهيته – اهميته – انواعه

تعتبر القروض من أهم الأوجه لاستثمار الموارد المالية للمصرف إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما تمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، ولهذا نجد طرق عديدة لمنح القروض وذلك حسب الهدف.

ومن جهة أخرى يواجه المصرف عند منح القروض مشكلة إمكانية تعرضه لمخاطر مختلفة ويحاول المصرف التحكم فيها أو التخفيف من حدة أثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق العائد المتوقع من القرض وإنما خسارة الأموال المقترضة ذاتها فالمصرف إذن يج ازف بأمواله عند منحه للقروض، رغم أنه يلجأ إلى كل أنواع الضمانات المعروفة لكن ذلك لا يعيق ظهور هذه المخاطر وإنما يخفف من حدوثها.

ومن جانب اخر تعتبر عملية تقديم القروض من أهم العمليات المصرفية والتي تمثل في نفس الوقت أهم استخدام من استخدامات المصارف للموارد المالية المتاحة لديها والضمانات المقدمة

وبالتالي تبويب القروض، تبعا لذلك يسهل على المصرف تتبع نشاطه ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تقدمه أو تأخره .

وعليه يمكن تعرفي الائتمان المصرفي على انه:

(مقدار من التسهيلات قصيرة الاجل التي يحصل عليها الافراد وشركات الاعمال من المصارف التجارية والمؤسسات المالية الاخرى لتمويل عمليات راس المال العامل الجارية ولفترة لاتزيد عن السنة الواحدة مقابل كلفة يتحملها هولاء الافراد والشركات) (الزبيدي،٢٠٠٢، ١٧) .

(هو عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة او عمولة معينة ومحد دة ان يمنح زبون المصرف فردا كان او شركة اعمال بناءا على طلبه سواء حالا او بعد مدة تسهيلات في صورة اموال نقدية او اي صورة اخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن الزبون من مواصلة نشاطه المعتاد او اقتراض الزبون لاغراض استثمارية او تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة المصرف للزبون اوتعهده نيابة عن الزبون لدى الغير) (النجار،١٩٩٧،٧١) .

(هو عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة اجلة مساوية لها ، وغالبا ماتكون هذه القيمة نقودا ، وهناك طرفان في عملية الائتمان ، الاول هو مانح الائتمان ويسمى الدائن او المقرض ، والثاني هو متلقي الائتمان ويسمى المدين او المقترض ، ويضاف الى قيمة الائتمان مبلغ اخر يسمى الفائدة تدفع للدائن في المستقبل مقابل تخليه عن القيمة الحاضرة)(عبدالله واخرون، ٢٠٠٦ ، ١٦٧) .

أهمية الائتمان المصرفي: يمكن النظر الى اهمية ا لائتمان المصرفي من زاويتين (مطر، ٢٠٠٦ ، ٣٠٠) (رمضان واخرون،٢٠٠٦ ،٢٤٦) :

١ - اهمية الائتمان على مستوى المصرف التجاري : الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الاكثر جاذبيية له ومن خلاله يستطيع المصرف التجاري ان يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الاهداف التي يسعى الى تحقيقها، ويتحقق ذلك نظرا لان الائتمان بمفهومه العام يعتبر شكل من اشكال الاستثمار المصرفي باصول المصرف التجاري كما انه النشاط الذي يضمن الجزء الاكبر من عوائد المصرف ومن خلاله يستطيع المصرف التجاري ان يساهم بدوره في الاقتصاد الوطني ، ومن جانب اخر يعتبر الا ئتمان الاستثمار الاكثر قسوة على المصرف لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي الى انهيار المصرف التجاري اذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها.

ان عملية الائتمان هي تعبير عن الثقة التي تنشا بين المقرض والمقترض والتي تدل على توافق في الرغبات والحاجات بين من تتوفر لديه الاموال وبين من يحتاج اليها.

٢ - اهمية الائتمان على مستوى النشاط الاقتصادي: ان للائتمان المصرفي دور بالغ الاهمية داخل الاقتصاد الوطني فهو نشاط اقتصادي غاية في الاهمية وله تاثير متشابك على حركة الاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه والمتتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم سوف يتبين ذلك .

حيث يعتبر الائتمان من اهم مصادر اشباع الحاجات التمويلية للافراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة وعليه كلما زادت عملية تنمية النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة الى القروض والائتمان المصرفي ولهذا فان الائتمان والقروض تحقق لعملية التنمية جملة من المهام الكبيرة هي :

١ - بدون تقديم الائتمان تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة كما ان فوائض الوحدات المدخرة سوف لاتتدفق بكفاءة الى الاستخدامات الاكثر انتاجية.

٢ - يستخدم الائتمان كاساس لتنظيم عملية اصدار النقود القانونية فالمصارف المركزية عندما تشرع في وضع سياسة للاصدار تضع في اعتبارها حجم القروض والائتمان المنتظر من المصارف التجارية.

٣ - يؤدي سحب الائتمان من قبل المقترضين الى زيادة حجم المعروض النقدي.

٤ - يعتبر الائتمان اداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للارصدة الائتمانية المخصصة لها.

٥ - للائتمان المصرفي تاثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك.

تطور الائتمان عبر التاريخ :

لقد تطورت وظائف ومؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة ال تي مرت بها البشرية اذ ان الائتمان ليس بحديث العهد بل ترجع العمليات الائتمانية بصفتها الاولية والبسيطة الى عهود قديمة فقد عرفها البابليون منذسبعة قرون قبل الميلاد وشاع التعامل بالائتمان والعمليات الائتمانية حيث تم التعرف على ذلك من الاحجار ذات النقوش التي و جدت ضمن الاثار المكتشفة ، كما شاع التعامل بالائتمان في الصين في القرن التاسع الميلادي ، وتطور الائتمان المصرفي في النظام الراسمالي حيث اصبح عنصرا رئيسيا من عناصر التمويل اللازمة لاقامة ونمو المشروعات على اختلاف انواعها وظهر ذلك واضحا من خلال الارتباط بين ن شاط المصارف تاريخيا ونشاط النظام الراسمالي اذ ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم انتاجها وتوزيعها مما زاد من حصيلة الارباح وتراكمها، فلقد اصبح التعامل بالائتمان المصرفي في المجتمعات المتقدمة وخاصة الانظمة الراسمالية عادة شائعة بين الافراد والمؤسسات المالية والمصرفية والحكومات واخذت تتحدد معالم

النظام الائتماني وفقا لمجموعات العلاقات الائتمانية وطرق الائتمان المتبعة واصبح الائتمان يؤدي اكثر من وظيفة داخل المجتمعات الاقتصادية المعاصرة فه و يوفر ادوات للتبادل . (الصيرفي،٢٠٠٦، ٤٤) .

أنواع الائتمان المصرفي :

حيث يقسم الائتمان المصرفي الى أنواع مختلفة منها

أولا: الائتمان وفقا لأجله: حيث يمكن تقسيمه إلى ما يلي: (رمضان واخرون،٨٨،٢٠٠٦)

١- الائتمان قصير الأجل : هو ذلك النوع الذي تقل مدته عن سنة واحدة وتشمل عادة انواع الائتمان الذي يمنح لتمويل رأس المال العامل ورغم أنها تزيد من الخصوم قصيرة الاجل للمؤسسة عند الإقراض إلا أنها تزيد أيضا من أصولها المتداولة سواء بقيت في النقدية أو تم انفاقها لشراء مواد خام أو بضاعة أو غير ذلك ،وتمثل القروض قصيرة الأجل معظم قروض المصارف التجارية وتعد من أفضل أنواع التوظيف لديها كما أنها تعتبر الفرع الرئيسي للتوظيف، وما يزيد عن ذلك يوجه للتوظيفات الأخرى وتستخدم أساسا لتمويل النشاط الجاري للمؤسسات.

٢- الائتمان متوسط الأجل : يمتد أجله إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء ألات جديدة للتوسع بوحدات جديدة أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج.

٣ - الائتمان طويل الآجل : يتراوح أجله من ٥ سنوات إلى ١٥ سنة توجه عادة لتمويل المشاريع الجديدة وتتمتع بدرجة مخاطرة عالية، ومنحها يتطلب مجموعة دراسات وإجراءات وغيرها من أجل ضمان استرجاعها وطبعا تكون فوائدها أكبر من القروض قصيرة الأجل.

ثانيا: الائتمان وفقا للغرض منه: حيث يمكن تقسيمه إلى ما يلي : (الزبيدي، ١٠٣،٢٠٠٠) .

١ - الائتمان الاستثماري: وهو الذي يمنح للمشروعات الانتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الاجل مثل الاستثمار في ا لاصول الثابتة كالمكائن والمعدات والاراضي وغيرها.

٢ - الائتمان التجاري : وهو الذي يمنح لشركات الاعمال لتمويل عمليات راس المال العامل فهو الائتمان قصير الاجل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية.

٣ - الائتمان الاستهلاكي: وهو الذي يمنح عادة الى الافراد لتمويل عمليات ا ستهلاكية مثل شراء سيارة او اثاث .

ثالثا: الائتمان وفقا للضمانات: حيث يمكن تقسيمه إلى ما يلي :(الراوي،٢٠٠٥، ١٧٧)

١ - الائتمان المضمون: الغالبية العظمى من الائتمان هو ائتمان مضمون ويطلق على هذه الضمانات اسم الضمانات التكميلية لانها تطلب استكمالا لعناصر الثقة الم وجودة اصلا وليس

بديلا عنها ، اذ ان المصارف تطلب في العادة ضمانات تكميلية على شكل اموال عينية سواء كانت تلك الاموال ثابتة او متداولة.

٢ - الائتمان غير المضمون : تمنح بعض المصارف الائتمان الى بعض الزبائن بدون ضمانات اذ يعتمد المصرف على السمعة والملاءة المالية ال حالية والمستقبلية للزبون وفي العادة المصارف التجارية لاتتوسع بهذا النوع من الائتمان ويسمى بالائتمان الشخصي .

رابعا: الائتمان وفقا للشخص المقترض : حيث يمكن تقسيمه إلى ما يلي : (الدوري واخرون ،٢٠٠٦،٧٧)

١ - الائتمان الخاص : وهو الذي يمنح لاشخاص القانون الخاص الافرا د الطبيعيين والمعنويين.

٢ - الائتمان العام : وهو الذي يمنح لاشخاص القانون العام (الدولة والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية).

خامسا: الائتمان وفقا لطبيعته : حيث يمكن تقسيمه إلى ما يلي : (رمضان واخرون، ٢٠٠٦،٢٠)

١ - الائتمان النقدي المباشر : يعتبر هذا النوع الاكثر شيوع ا واستخداما في المصارف التجارية وهو يشكل التوظيف الاكثر اهمية من قبل ادارة الائتمان والاكثر ربحية والاكثر ضمانا ، ويكون على اشكال مختلفة :

– القروض والسلف النقدية : وتعتبر من ابسط صور الائتمان وغالبا يلجا الى طلب هذا الائتمان الزبون غير التاجر وتعتبر عملية منح القروض هي النشاط الرئيسي لتحقيق الارباح في المصارف التجارية.

– الكمبيالات المخصومة : تعتبر شكل من اشكال الائتمان المصرفي قصير الاجل ويشاع استخدام هذا النوع من الائتمان نظرا لشيوع استخدام الاوراق التجارية في المعاملات التجارية بين التجار.

– الجاري المدين : كما يسمى بالسحب على المكشوف وهو حق الزبون في ان يسحب من الاموال التي يسمح له المصرف بسحبها وان يكون حسابه مدينا بسقف اعلى متفق عليه خلال فترة زمنية محددة .

٢ - الائتمان المصرفي غير المباشر: ومن اشكال هذا النوع:

– الكفالات المصرفية : يصدرها المصرف لصالح زبون معين تضمن استعداد المصرف بسداد التزامات الزبون النقدية بتاريخ معين وتكون على انواع مختلفة مثل (الكفالات النقدية – كفالات الدفعات المقدمة – كفالة حسن التنفيذ – الكفالات الكمركية) .

– الاعتمادات المستندية : هو اكثر انواع الائتمان المصرفي غير المباشر الذي تمارسه المصارف التجارية وهي تعهد صادر من المصرف بناءا على طلب الزبون بدفع مبلغ معين وهو قيمة الاعتماد المتفق عليه الى جهة معلومة (المستفيد) مقابل تقديم مستندات معينة تتطابق مع الشروط والاوصاف التي تم التفاق عليها ، ويكون الاعتمادات المستندية على انواع مختلفة مثل (الاعتماد القابل للالغاء – الاعتماد غير القابل للالغاء – الاعتماد المعزز – الاعتماد الدوار – الاعتماد القابل للتحويل – الاعتماد المقابل لاعتماد اخر – اعتماد الشرط الاحمر) .

– القبولات المصرفية : بموجب هذا النوع فان طالب الائتمان يقوم باصدار سحب زمني على احد المصارف التجارية التي يتعامل معها اذ يتعهد المصرف بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق .

– بطاقات الائتمان : هي بطاقة بلاستيكية او شريحة الكترونية تعطي الفرصة لحاملها في الحصول على الائتمان الذي يريده ضمن شروط محددة .

المبحث الثالث : العناصر الأساسية في سياسة الاقراض ومنح الائتمان ومخاطره

ان الاستثمار في القروض هو الاستثمار الاساسي باعتبار ان القروض ومنح الائتمان هما من اهم اوجه الاستثمار لموارد المصرف حيث تمثل الجانب الاكبر من الموجودات كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الاكبر من ايرادات المصرف (الشمري، ٢٠٠٨،٦٥) .

وعليه يمكن تقسيم الاستثمارات الى ثلاث مجموعات هي كما يلي :

اولا: عناصر خاصة بالزبون: وهذه العناصر تكون بالشكل الاتي : (الشمري،٢٠٠٥،٧٦)

١ - خصائص شخصية المقترض او الزبون : وهي تشير الى استقامة الزبون ومدى الثقة به، كما ينبغي على المحلل المالي ان يقوم بتحليل المركز المالي للزبون ورغبته في التسديد ، اما اذا كانت هناك شكوك خطيرة تجاه ا لقرض فينبغي عندها رفض طلب القرض ، وبالاساس يتطلب معرفة توافر العناصر الاخلاقية في قرار الاقراض.

٢ - راس المال : ويشير الى ثروة الزبون المقاسة بسلامة مركزه المالي والمكانة السوق ية له حيث يعتبر راس المال الدعامة الاساسية والذي يساعد على التخفيف من الخسائر مما يضعف مع ذلك احتمالات حصول حالات افلاس .

٣ - قدرة الزبون: وتشير الى ان الزبون له القدرة على الاستدانة من المصرف وتختلف من زبون الى اخر كالشركات الكبيرة وكذلك مقدرة الفرد او الشركة على الاستدانة ومدى تمتعه بالاهلية القانونية اذا كان قاصرا او متخلف عقليا.

٤ - الضمان الاضافي : وتعتبر المصدر الثانوي للمقترض في التسديد او الضمان في حالة الفشل في امتلاك موجودات يستطيع المصرف الاستيلاء عليها وتحويلها الى سيولة عند تقصير المقترض وهو امر يقلل من خسارة المصرف .

٥ - الظروف : وهي تشير الى البيئة الاقتصادية او مايخص الصناعة من عوامل تجهيز وانتاج وتوزيع مؤثرة في عمليات الشركة وتتباين مصادر التسديد النقدي بتباين دورة العمل او الطلب الاستهلاكي .

٦ - مراجعة اداء الشركات : اما الجانب الاساسي في تلك العناصر يتطلب امكانية معرفة القدرة الايرادية للزبون سواء كان منشاة تجارية او صناعية او غيرها او المقدرة على خلق الايرادات والتي خلالها يتمكن المقترض من تسديد القرض كما ينبغي تحديد المؤشرات الخاصة بالتحليل المالي لمعرفة متطلبات السيولة المتاحة .

ثانيا: عناصر خاصة بالمصرف: وهذه العناصر تكون بالشكل الاتي: (عبد النبي ،٢٠٠٧، ٧٣)

١ - درجة السيولة : وهي تتمثل بحجم الاموال النقدية المتوفرة في خزائن المصرف وايضا في خزائن البنك المركزي وكذلك في حوالات الخزينة والتي بامكانها ان تتحول الى سيولة بسرعة وبدون خسائر ، هناك بعض المتطلبات التي تؤثر على عملية السيولة لدى المصرف هي :

– نسبة الاحتياطي القانوني : وهي تمثل حجم المبالغ التي يقوم المصرف بايداعها لدى البنك المركزي من حجم الودائع المودعة لديه مع العلم ان ان النسبة المحددة في العراق هي (٢٠%) ويمكن الحصول على النسبة بالشكل الاتي:

نسبة الاحتياطي القانوني = (النقدية في المصرف + النقدية لدى البنك المركزي (بالعملة المحلية والاجنبية))/ اجمالي الودائع

– نسبة السيولة القانونية: ان قوانين البنك المركزي الزمت المصارف التجارية بان تحتفظ بسيولة في ارصدتها تتحدد بنسبة معينة حتى لاتواجه بحالة من حالات العجز او التوقف عن الدفع وان هذه النسبة سوف تحد من قدرة المصارف على التوسع في منح القروض والتسهيلات الاخرى ويمكن الحصول على هذه النسبة بالشكل الاتي :

نسبة السيولة القانونية = (نقدية في الصندوق + ارصدة لدى البنك المركزي + ذهب + اوراق مالية مخصومة تستحق خلال (٣) اشهر + مستحق على المصارف + اوراق مالية حكومية + اذونات الخزينة + شهادات واوراق مالية) / (الودائع بالعملة المحلية والاجنبية + المستحق للمصارف + شيكات وحوالات وسندات مستحقة الدفع + الجزء غير المغطى نقدا من خطابات الضمان)

٢ - الاستراتيجيات المتبعة في المصرف : تؤثر الاستراتيجيات التي ينوي المصرف اتباعها في قرار منح القرض او التسهيل وتكون الاستراتيجيات بالشكل الاتي :

– استراتيجية اقراض هجومية : ان اسلوب الاقراض الهجومي في هذه الاستراتيجية ستكون حسب متطلبات الظروف والتوقعات بالنسبة لاسعار الفائدة ، حيث ان نجاح هذا الاسلوب يكمن في دقة التنبؤات بشان اتجاه اسعار الفائدة فاذا كانت التنبؤات صحيحة حقق المصرف نجاحا في كسب المزيد من الارباح والعوائد ، لكن التنبؤات دائما تنصرف الى المستقبل والمستقبل دائما تكون صورته غير واضحة ولا احد يستطيع ان يتنبا ماذا يحدث غدا، المهم انه في هذه الحالة اذا لم تتحقق هذه التنيؤات فان المصرف سيتعرض الى خسائر كبيرة وقد تفقده اصل المبالغ المقترضة مضافا اليها الفوائد، وهذا سيؤدي بالضرورة الى فقدان راس المال ويطال ايضا اموال المدخرين وتؤدي الى حالة افلاس المصرف وخروجه من السوق المصرفية والى الملاحقات القانونية، لذلك ينبغي ان تكون لدبه ادارة سليمة ومدركة وقادرة على الاستقراء وتحليل افاق وتطلعات المستقبل لتتمكن من ادارة استراتيجيات الاقراض.

– استراتيجية اقراض متحفظة : تطبق هذا النوع من الإستراتيجية المصارف التي تعاني من خلل في مراكزها المالية، وكذلك فانها تستخدم الادوات التقليدية في منحها القروض ولا تتحمل اي مخاطر .

– استراتيجية اقراض معتدلة : البعض من المصارف عندما تقوم باتباع هكذا استراتيجية فانها لاتقوم بمنح قروض تتضمن مخاطر عا لية كما تقوم بالاستثمار المعتدل في الموجودات المتداولة .

٣ - الهدف العام للمصرف : ان المصارف ومن خلال انشطتها تبغي تحقيق ثلاث اهداف اساسية هي تعظيم القيمة السوقية للمالكين وتوسيع الحصة السوقية للمصرف وايضا لتحقيق استقرار يخدم اهداف التنمية الاقتصادية للبلد بما يؤدي الى اعادة اعمار البنية التحتية لمؤسساته المختلفة لذلك لابد من ان تقوم المصارف بتعبئة امك انياتها لتحقيق اهدافها المنشودة.

٤ - الحصة السوقية للمصرف : كلما كان المصرف رائدا في السوق المصرفي ويحوز على جانب كبير من المعاملات التي تعكس نشاطاته كلما كانت قابليته على الاقراض اكبر وامكانياته عالية على الاختراق والتغلغل في الاسواق من خلال الخدمة الجيدة وتقديم خدمات ومنتجات جيدة حسب رغبة الزبائن .

٥ - الامكانات المتاحة للمصرف : ان المصارف كلما كانت تمتلك نوعيات خاصة وكفاءات بشرية مؤهلة ونزيهة كلما كان المصرف اقدر على منح ق روض جديدة وجيدة ولديه المقدرة على تحمل مخاطر اكبر وبالاخص اذا كانت لديه احتياطيات كبيرة تم تكوينها خلال الفترات السابقة .

ثالثا : عناصر خاصة بالقرض : وهذه العناصر تكون بالشكل الاتي : (الدوري واخرون،٢٠٠٢، ١٠٦)

١ - مبلغ القرض: تضع المصارف ضمن اهتماماتها التاكد من كفاية القرض للغرض الذي يرغب الزبون تمويله ، وحتى لا تواجه المصارف بطلبات اقتراض لا تستطيع تلبيتها ، كما تواجه المصارف بعض المخاطر وبالاخص اذا كان حجم القرض كبير عن حد معين لكن المصارف عالجت هذه الحالة من خلال مشاركة المصارف الاخرى في تمويل القرض الكبير وذلك لتوزيع المخاطر .

٢ - الغرض من القرض: كان في السابق بان اي زبون بامكانه ان يحصل على القرض الذي يطلبه بمجرد ان يقدم الطلب الخاص بالاقراض ، لذلك يجب تغيير هذه النظرة لدى الزبائن من خلال قيام المصارف بمعرفتها الدقيقة على ماينوي الزبون عمله بالمبالغ المقترضة وعل يه ينبغي ان لايكون هناك تعارض بين غرض القرض والسياسات المالية والنقدية التي ترغب الحكومة تحقيقها كما ينبغي ان يكون الغرض مشروعا قانونيا ومتفقا والغايات التي يقدم المصرف قروضا من اجلها .

٣ - مصدر سداد القرض : ينبغي معرفة مصدر السداد المباشر للقرض والذي يع تبر من المؤشرات المهمة، كما ان المصرف يصر على معرفة مصادر الوفاء لدى المقترض فاذا كان القرض في نهاية الدورة التجارية لذا ينبغي التاكد من قدرة الزبون على اتمام هذه الدورة بنجاح، اما اذا كان التسديد سيتم من الفائض النقدي المحقق من تشغيل اصل ثابت ممول من القرض ، ففي هذه الحالة ينظم التسديد ليكون في مواعيد تحقق هذه الفوائض وبدفعات دورية تتناسب وهذه الفوائض، اي كلما كان التسديد من مصادر النشاط للزبون كان افضل

٤ - مدة القرض : ان المصارف عادة تفضل القروض قصيرة الاجل ذات التصفية ا لذاتية وذلك بحكم تركيبة مواردها ، وتكون مخاطرها اقل ، وعوائدها اقل ايضا لكن عندما يكون استحقاق القرض طويل او متوسط ستكون مخاطر اعلى مع عوائد اعلى .

٥ - طريقة سداد القرض : ينبغي تحديد ووضع برنامج سداد القرض لمعرفة هل سيتم سداده دفعة واحدة ام على عدة دفعات او في نهاية المدة مع منح حوافز في حالة ق يام الزبون بتسديده خلال مدة اقل.

٦ - نوع القرض: ان معرفة نوع القرض بالنسبة للمصرف وهل سيتناسب مع الغرض الذي تم من اجله منح القرض ومعرفة العقبات التي تحول دون سداده وهل انه يتوافق م ع سياسة المصرف المتبعة بالاقراض.

المخاطرالائتمانية:

إن المخاطر الائتمانية تنشا عن احتمالات التغير في الظروف الاقتصادية العام ة ومناخ التشغيل الذي يعمل فيه الزبون، بحيث تؤثر على التدفقات النقدية الداخلة له والتي تستخدم لخدمة الائتمان وفوائده، ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف . وهي المخاطر التي تتمثل بعدم مقدرة المدينين على الإيفاء بـالالتزامات المترتبة بذمتهم بسبب مخاطر السوق مما يرفع من حجم الديون المتعثرة ويُدخل المصارف في حالة الإعسار الذي يكون عادًة بداية الأزمة للنظام المصرفي. ويمكن القول أن المخاطرة الائتمانية هي المخاطر التي تنشا بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية. (طاقة واخرون ، ٢٠٠٧ ، ٩٨) .

أقسام المخاطر الائتمانية: ان المخاطر الائتمانية تقسم الى: (رمضان واخرون،٢٠٠٦، ٩)

١- مخاطر اقراضية مباشرة: وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمانات الأخرى.

٢- مخاطر اقراضية محتملة: وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر اقراضية مباشرة طيلة حياة الاعتماد أو الكفالات

٣- مخاطر المصدر: ينشا هذا النوع من المخاطر بسبب تغير وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة

٤- مخاطر ما قبل التسويات: وهي مخاطر تتعلق بعدم قدرة احد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته

٥- مخاطر التسويات: تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن احد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من انه نفذ التعهد المطلوب منه.

٦- مخاطر التحصيل: وهي مخاطر تنشا نتيجة إجراء تحويل بناءا على تعليمات احد الزبائن وقبل أن يقوم بالدفع.

صور المخاطر الائتمانية : هناك صور مختلفة للمخاطر الا ئتمانية هي كما يلي : (هندي ٢٠٠٤، ٥٦)

١- المخاطر المتعلقة بـالزبون: إن هذا النوع من المخاطر تنشا بسبب السمعة الائتمانية ل لزبون ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته للائتمان والغرض من هذا الائتمان

٢- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه الزبون: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه الزبون إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع

٣- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله : تتعدد وتتنوع هذه المخ اطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية كما و هناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها

٤- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها

٥- المخاطر المتعلقة بأخطاء المصرف : ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إد ارة الائتمان في المصرف من متابعة الائتمان المقدم ل لزبون ومتابعته والتحقق من قيام الزبون بالمتطلبات المطلوبة، ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر وتزيد المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع الزبون والتي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتم انية وقيام الزبون بسحب هذه الوديعة

٦-المخاطر المتصلة بالغير : وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير الزبون طالب الائتمان وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس احد زبائن البنك ذو مديونية عالية

مصادر المخاطر الائتمانية: هناك عدد من المصادر التي تساهم في حدوث المخاط ر الإئتمانية منها : (المناعي، ٢٠٠٠ ، ٨٧).

١- عوامل خارجية عن نطاق المؤسسة منها : تغيرات الأوضاع الإقتصادية كإتجاه الإقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث إنهيار غير متوقع في أسواق المال و تغيرات في حركة السوق يترتب عليها آثار سلبية على المقترضين.

٣ - عوامل داخلية منها: ضعف إدارة الإئتمان أو الإستثمار بالمصرف سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي و عدم وجود سياسة إئتمانية رشيدة وكذلك ضعف سياسات التسعير واخيرا ضعف إجراءات متابعة المخاطر و الرقابة عليها.

دور التحليل المالي في النشاط الائتماني :

حيث يقصد به بشكل عام هو تشخيص حالة من الحالات وابراز نقاط الضعف والقوة فيها ومن استخداماته في التحليل الائتماني وذلك بهدف التعرف على الاخطار المتوقع ان يواجهها في علاقته مع المدين من خلال استخدام مجموعة من الادوات التي يستطيع من خلالها التعرف على الاخطار التي قد يتعرض لها في حالة عدم قدرة المدينين على سداد التزام اتها في الوقت المحدد لها. (هندي،٢٠٠٤ ، ٦٦).

المبحث الرابع : الجانب التطبيقي

لغرض تطبيق الجانب العملي من البحث والوصول الى النتائج المتوخاة منه فقد تم الاعتماد على البيانات المالية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار للسنوات ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ حيث تم دراستها وتحليلها بشكل دقيق من خلال مقارنة كل سنتين مثاليتين مع بعضهما للوصول الى مؤشرات يتم من خلالها معرفة السياسات الائتمانية المتبعة في المصرف وماهي الاثار التي ترتبت على تطبيق هذه السياسات وماتاثيراتها على مجمل نتائج نشاط المصرف وكذلك معرفة هل ان المصرف حقق الهدف الذي يسعى له والذي تسعى له كل منشاة اعمال وهو تحيق الارباح وزيادتها من فترة مالية الى اخرى، ومن جانب اخر لم يتم التوسع بحجم العينة بسبب ان اكثر الاجراءات المتبعة في المصارف متشابهة الى حد ما وهذا ناجم من التعليمات والدور الذي يمارسه البنك المركزي في الرقابة على هذه البنوك.

اولا: النبذة التاريخية : تاسس مصرف الشمال للتنمية والاستثمار كشركة مساهمة خاصة براس مال مقداره (٢,٥) مليار دينار عراقي وقد باشر اعماله المصرفية بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١ استنادا الى موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٩، وخلال السنوات التي تلت التاسيس حدثت تغيرات وزيادات على راس مال المصرف وكما يلي بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٢ تم زيادة راس الم ال الى (١٠) مليار دينار عراقي، وبتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦ تم زيادة راس المال الى (٢٥) مليار دينار، وبتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٤ تم زيادة راس مال المصرف ليصل الى (١٠٠) مليار دينار، و بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١ تم زيادة راس المال الى (١٢٥) مليار دينار.

ومن جانب اخر فان المصرف يتكون من مجموعة من الفروع المنتشرة في محافظات ومدن العراق والتي تقوم بممارسة كافة الانشطة والاعمال المصرفية بموجب قانون البنك المركزي والتعليمات النافذة حيت يتكون من (١٤) فرع .

ثانيا: مصادر التمويل : من خلال العرض اعلاه والتطور التاريخي لراس مال المصرف نلاحظ ان المصرف عمل جاهدا خلال الفترة من سنة ٢٠٠٤ ولغاية سنة ٢٠١٠ الى زيادة مصادر تمويله من خلال زيادة راس المال والذي يعتبر احد مصادر التمويل لغرض زيادة قدرته على القيام باعماله الاخرى ، ومن جانب اخر لم يعتمد المص رف على زيادة راس ماله باعتباره المصدر الوحيد للتمويل وانما اعتمد على مصادر تمويل اخرى استنادا الى مبدا تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد على مصادر محددة ومعينة دون غيرها متمثلة بالحسابات الجارية الدائنة والودائع بكل انواعها والتي تشكل ركنا هاما من اركان ال دعم المالي للمصرف والتي تتحقق من خلال مساعي المصرف في جذب الزبائن عن طريق الامتيازات والوسائل الاخرى التي تساعد في

كسب واستقطاب المدخرات والودائع وقد حققت تلك الجهود ارتفاعا كبيرا في ارصدة تلك الحسابات من سنة ٢٠٠٧ ولغاية سنة ٢٠١٠.

وحسب راينا فان تنويع مصادر التمويل من خلال استخدام وتطبيق سياسات خاصة سيؤدي الى زيادة اموال البنك وبالتالي يستطيع القيام بممارسة اوجه الاستثمار الاخرى المتمثلة باستخدام تلك الاموال في مجال منح القروض والتسهيلات الائتمانية وكذلك الاستثمار في انشطة اخرى غير النشاط المصرفي والتي ستؤد ي من خلالها الى تنويع مصادر الايرادات وبالتالي زيادة ارباح المصرف وكما في الجدول الاتي :

جدول رقم (١) مصادر التمويل

اسم الحساب	٢٠١٠	٢٠٠٩	نسبة الزيادة	٢٠٠٨	٢٠٠٧	نسبة الزيادة
حسابات جارية دائنة	٢٥٢٠٣٦١٨٥٨٩١	١٢٩١٠٩٠٨٢٤٦٩	%٩٥	٩١١٩٠٨٩٢٥٠٦	٥٢٨٨٢٣٧١١٢٩	%٧٢
حسابلت الادخار	١٤٢٣٠٧٧١٨٥١٤	١١٩٨٠٠٥٩٦٢٨٢	%١٩	٤٩٥٣١٥٠٢٥٢٣	٢٧٧٣٣٤٠٢١٤٠	%٧٨
حسابات الودائع لاجل	١٠٠٥٢٩١١٣٠٥٢	٤٤٠١٦٢٧٦٦٦٠	%١٢٨	٤٢٨٣٩٦٥٨٣٣٣	٩٣٣٧٨٧١٧٨٥	%٣٥٨
تامينات مستلمة لقاء العمليات المصرفية	٢١٦٧٥٧٥٤٩٦٣٦	٧١٥٠٢٩٤٠٧٥٤	%٢٠٣	٣٨٣٣٣٤٦١١٨٥	٤٧٠١٦٧٦٩٣٩٥	(%١٩)
الحوالات والصكوك الداخلية	١٣٠٧١١٢٨٢١	١٠٤٩٣٧٣٨٣٥	%٢٤	١٤٠١٥٢٨٥٣٦	٨٠٧٩٨٠٩٣٤	%٧٣
اعتمادات معلقة لغرض الاستيراد	–	١٨٩٥٢٨٣٠	–	١٨٩٨٥٢٢٨	–	–
المجموع	٧١٢٩٣٧٦٧٩٨٨٧	٣٦٥٤٩٦٢٢٢٨٣٠	%٩٥	٢٢٣٣١٦٠٢٨٧٢٠	١٣٧٧٧٨٣٩٥٣٨٣	%٦٢

(المصدر : من اعداد الباحث)

نلاحظ من الجدول اعلاه ان مصادر التمويل لاموال البنك ازدادت من سنة ٢٠٠٧ ولغاية ٢٠١٠ وبشكل تصاعدي حيث ان نسبة الزيادة خلال سنة ٢٠١٠ بلغت ٩٥% عما كانت عليه في سنة ٢٠٠٨ حيث كانت ٦٢% وهذا مؤشر يدل على ثقة الزبائن والمودعين بالمصرف ودليل مادي على نجاح المصرف في تطبيق وتنفيذ سياساته وتطوير اساليب عمله.

ثالثا : نشاط المصرف: من خلال القيام بدراسة وتحليل النشاط الخاص بالمصرف تم التعرف على النقاط الاتية:

١ -لم تتبنى ادارة المصرف سياسة ايداع ارصدتها لدى البنك المركزي واستثمارها ليقتصر نشاطه على تحقيق فوائد جراء ذلك بل قام بممارسة كافة العمليات المصرفية والتي تمثلت بعمليات بيع وشراء العملات الاجنبية وحقق جراء ذلك عائد مجزي .

٢ -قام المصرف بتقديم القروض والتسهيلات المصرفية وفق سياسات رصينة توخت تجنب المخاطر الائتمانية بكافة انواعها واشكالها حتى العادية منها حيث اتبع المصرف سياسة متحفظة في منح القروض والتسهيلات الائتمانية بالرغم من ان المركز المالي للمصرف قد تطور من سنة الى اخرى .

٣ -ركز المصرف في نشاطه الائتماني على الائتمان المباشر والائتمان غير المباشر من خلال تركيزه على الائتمان قصير الاجل بشكل كبير واعتمد على متطلبات معينة تطلب من الشخص طالب الائتمان وهذه المتطلبات هي :

-الوثائق الرسمية : وتتمثل بهوية الاحوال المدنية، شهادة الجنسية العراقية، بطاقة السكن، هوية غرفة التجارة او الصناعة النافذة، تاييد سكن، صور شخصية للشخص طالب الائتمان .

-متطلبات الكفاءة المالية : وتتمثل عقد ايجار المحل او المكتب ، المخاطبات الخاصة بالاستيراد او النشاط، نسخ من العقود السابقة المبرمة وشهادات حسن التنفيذ، قائمة بالموجودات التجارية الخاصة بالزبون مع قائمة تفصيلية بالاموال المنقولة، شهادات تسجيل المكائن والمعدات مصدقة من كاتب العدل ، تقديم ثلاث اسماء لتجار او صناعيين تم التعامل معهم سابقا ، تقديم اسماء وعناوين البنوك التي يتعامل معها الشخص طالب الائتمان ومقدار التسهيلات الممنوحة ، تقديم اخر ميزانية مصدقة من قبل مراقب الحسابات، بيان سبب طلب التسهيلات وخطة تسديد هذه التسهيلات.

-الضمانات المطلوبة : وتتمثل برهن موجودات او مكائن اومعدات او تقديم اوراق مالية او كفالة شخص ضامن.

وتجدر الاشارة ان ادارة المصرف لاتمنح الائتمان الا اذا كان الشخص طالب الائتمان معروفا من قبل المصرف بمعنى اخر لديه تعاملات سابقة مع المصرف وتولدت من خلال هذه التعاملات ثقة متبادلة بين الشخص وبين المصرف وان المصر ف يمنح الائتمان بنسبة ٢٥% من قيمة الضمانات المقدمة ، ونلاحظ ان المصرف قام بتبويب الائتمان المقدم على نوعين :

النوع الاول : الائتمان النقدي : وكما مبين في الجداول ادناه:

جدول رقم (٢) كشف الاوراق التجارية المخصومة

اسم الحساب	٢٠١٠	٢٠٠٩	نسبة الزيادة	٢٠٠٨	٢٠٠٧	نسبة الزيادة
الكمبيالات المخصومة (عملة محلية)	–	٧٠٢٠٠٠٠	–	٤٣٩٥٠٠٠٠٠	٠٤٢٢٥٠٠٠	(١٣%)
الحوالات الداخلية المبتاعة(عملة محلية)	١٤٦٠٤٨٧٩١١	٢٤٧٢١٠٥٥٥	٤٩٠%	٥٢٩١٢٦٠٢١٥	٤٩٤٩٦٠٠٩	٣٤٣٩%
الحوالات الداخلية المبتاعة (عملة اجنبية)	١٢٩٨٧٠٠٠٠	٢٣٦٩٩٥٢٠	٤٤٨%	٧١٣١٨٥٤٤	٢١٠١٤٠٠٠	(٤١%)
المجموع	١٥٩٠٣٥٧٩١١	٢٧٧٩٣٠٠٧٥	٤٧٢%	٧٢٩٣٢٢٩١٠٦	٧٤٧٣٥٠٠٩	٨٤١٤%

(المصدر : من اعداد الباحث)

جدول رقم (٣) كشف القروض والتسليفات

اسم الحساب	٢٠١٠	٢٠٠٩	نسبة الزيادة	٢٠٠٨	٢٠٠٧	نسبة الزيادة
قروض طويلة الاجل (قطاع خاص افراد)	٤٥٧٢٧٠٥١٥٠	–	–			
قروض قصيرة الاجل (قطاع خاص شركات) عملة محلية	٧٤٦٤٢٣٤١٦٣	٢٤٨٦٥٩٩٤٨٢	%٢٠٠	٥٦٤٣٥٠٠٠٠	٣٢٢٢٩١٠٠٠	%٧٥
قروض قصيرة الاجل (قطاع خاص شركات) عملة اجنبية	–	–	–	–	٥٨٣٢٠٠٠٠٠	–
قروض قصيرة الاجل(قطاع خاص افراد) عملة محلية	–	–	–	٥٤٦٨٩٣٤٥٣٩	٢٣٨٢٦٦٠٠٠٠	%١٣٠
قروض قصيرة الاجل(قطاع خاص افراد) عملة اجنبية	–	–	–	–	٦١١٣٢٧٢٥٠٠	–
حسابات جارية مدينة (قطاع خاص شركات) عملة محلية	١١٥٨٠٠٧٨٦١٠	٥١٠٤١٣٧٦١٩٩	%١١٩	١١٤٨٨٩٨٢٣٦٢	٢٦١٤٧٢٦٣٨٢	(%٩)
حسابات جارية مدينة (قطاع خاص شركات) عملة اجنبية	١٠٨٣٥٠٠٩٦٤٠	٣٨٨١٨٠٨٤٥٠	%١٧٩	٢٦٢٩٦٩٤٩٢٤	٥٠٢٠٧٩١٨٨٥	(%٤٨)
حسابات جارية مدينة (قطاع خاص افراد) عملة محلية	٦٤٠٢٣٤٧٦٩٥١	٤٠٨٩٧٠٥٩٩٨٩	%٥٧	٣٢٦٠٩٠٣٥٥٩٢	٦٢٢٧٥٢٢٤٢٠	(%٢٩)
حسابات جارية مدينة (قطاع خاص افراد) عملة اجنبية	١٠٠٤٢٥٤٢٩٠	٥٦٧٤٨١٥٩٠	%٧٧	٣٣٨٩٠٧٢٤	٩٦٧٧٥٥٦٤٠٥	%١٠٠
حسابات جارية دائنة /افراد ارصدة مدينة عملة محلية	–	–	–	–	٤٠٠٥٨١٤٩٠٥	–
مستندات شحن بحوزة المصرف (قطاع خاص شركات) عملة اجنبية	–	٢٥٦٥٧٥٠٣٣٠	–	٠٤٢٠٩٩٨٨٥٦٤	١٠٩٣٣٢١٣٩٥	%٨٥٣
مستندات شحن بحوزة المصرف (قطاع خاص افراد) عملة اجنبية	٥١٩٨٣٤٩٧٨٠	٧٨٧٥٥٦٢٥٠	%٥٦٠	–	–	–
سلف الموظفين	٥١٦٠٠٣٧٣٢	١١٧١٠٧٠٠٠	%٣٤٠٦	–	٢٨٧٩٦٦٦	–
جاري السلف لموظفي الدولة	٤٦٠٠٠٠٠٠	٩٤٠٨٠٠٠٠	(%٥١)	–	–	–
المجموع	٢٣٧٩٩٦٩٧٣٤٠	١٦٤٧٩٥٣٠٤٧١	%٩٢	٦٣٢١٥٨٨٦٧٠٥	٨٠٦٩٩٤٧٥٥٨	(%٢٨)

(المصدر : من اعداد الباحث)

من خلال مقارنة ارصدة الحسابات لسنة ٢٠٠٨ مع ارصدة الحسابات لسنة ٢٠٠٧ نلاحظ ان النشاط الائتماني الخاص بالمصرف بالنسبة للائتمان النقدي خلال هذه الفترة قد تراجع بنسبة (٢٨%) وخصوصا

للائتمان النقدي بالدولار الامريكي بسبب ان المصرف يطبق سياسة متحفظة في منح القروض والتسهيلات الاخرى واسباب استخدام السياسة المتحفظة هي:

١ -الانخفاض المستمر في سعر الدولار الامريكي نتيجة سياسة البنك المركزي العراقي والذي يعني تسديد الزبائن دينار عراقي اقل عند حلول موعد الوفاء وهذا يمثل خسارة احتاط لها المصرف.

٢ -نتيجة تلكؤ بعض الزبائن وتاخرهم عن التسديد في موعده مما دعا المصرف ا لى وضع مخصص للديون المشكوك في تحصيلها واعتبارها مصروفات وهذا بالتاكيد سوف يؤثر على نتيجة الاعمال والفائض القابل للتوزيع مما يتطلب التحفظ بهذا الخصوص.

اما بالنسبة لمقارنة ارصدة حسابات ٢٠١٠ مع ارصدة حسابات ٢٠٠٩ نلاحظ ان النشاط الائتماني زاد وتقدم بنسبة ٩٢% عما كان عليه في الفترات السابقة مع استمرار المصرف بتطبيق سياسة ائتمانية متحفظة لكن سبب النمو والتقدم يرجع الى اعتماد المصرف بالدرجة الاساس على الائتمان المباشر قصير الاجل مع فتح منافذ ائتمانية جديدة وهو توجه المصرف الى تسليف الموظفين التابعين للمصرف وكذلك دوائر الدولة .

النوع الثاني : الائتمان التعهدي : وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول رقم (٤) كشف الائتمان التعهدي

اسم الحساب	٢٠١٠	٢٠٠٩	نسبة الزيادة	٢٠٠٨	٢٠٠٧	نسبة الزيادة
خطابات الضمان الداخلية المصدرة	٢٤٥٠١٩٧١٨٦٨٧	٢٧٩٦٣١٦٤٣٧٣١	(%١٢)	١١٧٣٣٣٦١٦٦٢٠	٥٥٢١٥٨٤١٠١٤	%١١٢
خطابات الضمان الخارجية المصدرة	٣٣٧٢٦٧١٦٣١٦	١٠١٣٠٩٦٢١٤٠	%٢٣٣	٣٨٠٥٨٦٤٥٤٨٤	٣٦٣٠٣٨٣٠٦٤٠	%٥
التزامات الاعتمادات	١٢٤٨١٦١٢٦٥٠	٧١٥٦٠٦٦٤٣٧٠	(%٨٢)	٤١٤٩٩٦٨٢٠٢٠	٣٢٩٧٠٩٨٣٠٦٠	%٢٦
المجموع	٢٩١٢٢٨٠٤٧٦٥٣	٣٦١٣٢٣٢٧٠٢٤١	(%١٩)	١٩٦٨٩١٩٤٤١٢٤	١٢٤٤٩٠٦٥٤٧١٤	%٥٨

(المصدر : من اعداد الباحث)

نلاحظ ان الائتمان التعهدي انخفض خلال سنة ٢٠١٠ حيث كانت نسبة التراجع (١٩%) عما كانت عليه في السنوات السابقة حيث كانت في سنة ٢٠٠٨ نسبة نمو بمقدار (٥٨%) وهذا كله يرجع الى التشديدات الكبيرة واتخاذ القرارات الحدية من قبل الادارة العليا وبما يخد م سلامة وامان النتائج الناجمة عن ذلك .

رابعا: المخاطر: لتلافي المخاطر الناجمة عن الائتمان المصرفي وكذلك الناجمة عن الاستثمارات فقد اتخذ المصرف اجراءات مختلفة تتمثل بعمل الاحتياطيات والتخصيصات وبموجب القوانين والتعليمات النافذة والصادرة من البنك المركزي العراق والمؤسسات المالية الرسمية وكما يلي :

جدول رقم (٥) كشف الاحتياطيات لسنة ٢٠١٠

احتياطي عام	احتياطي توسعات	احتياطي توسعات مستخدمة	احتياطي الزامي	احتياطي الاسهم المستلمة مجانا	مشروع زيادة راس المال	الفائض المتراكم
٢٠٢٠١٠٤٧	٢٦٤٢٢١٣٣٧٣	١٢٩٤٩٠٦٩٥٩	٣٧٩٣٢١٠٠٣٩	٤١٦٣٢٧١٥٩	١٩٨٧٤٠٧٧٠٢٩	٢٣٧٠٨١٥٦٢٦٠

(المصدر : من اعداد الباحث)

جدول رقم (٦) كشف التخصيصات لسنة ٢٠١٠

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	تخصيصات الضريبة	مخصص هبوط قيمة الاستثمارات	مخصص فوائد المتوقفين عن الدفع
١١٩٩٦٠٦٨٣٨٥	٤٩٧٦٣٩٤٢٧٣	٧٠٥٥٦٥١٣٢	٦١٩٨٨٢١٤٨

(المصدر : من اعداد الباحث)

خامسا: المركز المالي: كما مبين في الجدول الاتي :

جدول رقم (٧) كشف المركز المالي

اسم الحساب	٢٠١٠	٢٠٠٩	نسبة الزيادة	٢٠٠٨	٢٠٠٧	نسبة الزيادة
الموجودات:						
النقود	٨١٩٧٨٤٦٧٦٩٢	٩٩٩٨٠٠٠٩١٧٣	%٦١	٢٣٧١٨١٢٤٤٧٧١	١٦٩٤٦٥٥٣٠٥٣٢	%٤٠
الاستثمارات	١٠١٢١١٧٥١٤٣	٣٨٠٥٠٦٦٧٩٤	%١٦٦	١٥٨٩٨٢١٦٣٢	١٠١٣٦٦٢٦٠٩	%٥٧
الائتمان النقدي	٢٣٧٩٩٦٩٧٣٤٠	١٦٤٧٩٥٣٠٤٧١	%٩٢	٧٠٥٠٩٣١٥٨١١	٨٨٨٤٤٦٨٢٥٦٧	(%٢١)
المدينون	٣٤٣٣٠٩٧٦٦٥٥	٧١٩٠١٩٨٤٦٢٨	%٨٧	٣٨١٢٨١٤٩٢٠٦	٤١٣٨٦٦٣٨٣٨٣	(%٨)
الموجودات الثابتة	٣٩٤٥٣١٢١٩٨٦	٢٢٩٠٣٢٢٤٧٩٤	%٧٢	٦٩٢٧٧٤٠١٢٦	٥٥٨٢٧٨٠٧٥٤	%٢٤
المجموع	٨٩٦٨٣٤٣٨٨١٦	١٥٠٦٩٨١٥٨٦٠	%٧٣	٣٥٤٣٣٦١٧١٥٤٦	٣٠٦٢٩٣٢٩٤٨٤٥	%١٦
المطلوبات:						
قروض مستلمة	١٢٣٨٠٢٣٩	١٠١٦٧٩٥٠٠	–	–	–	–
حسابات جارية وودائع	١٢٩٣٧٦٧٩٨٨٧	٦٥٤٩٦٢٢٢٨٣٠	%٩٥	٢٢٣٣١٦٠٢٨٣١١	١٣٧٧٧٨٣٩٥٣٨٣	%٦٢
التخصيصات	١٨٢٩٧٩٠٩٩٣٨	١٤١٢٥١٣٩٩٩٢	%٣٠	١٠٤٩٨٦٥٦٦٤٨	٩١٤٢٠٨٨٤٣٤	%١٥
الدائنون	٦٦٨٦٣٧٦٨٨٦	٨٦٦٢٠٦٢٧٣١	(%٢٣)	٢٧٠٠٦٠٣٨٥٧	٤٢٥٨١٨٨٦٠٩	%٣٧
راس المال والاحتياطيات	٥١٧٤٩٠٩١٨٦٦	٢٦٦٨٤٧١٠٨٠٧	%٢٠	١١٧٨٢٠٨٨٢٧٣٠	١١٦٧٩٠٩٣٢٤١٩	%١
المجموع	٨٩٦٨٣٤٣٨٨١٦	١٥٠٦٩٨١٥٨٦٠	%٧٣	٣٥٤٣٣٦١٧١٥٤٦	٣٠٦٢٩٣٢٩٤٨٤٥	%١٦

(المصدر : من اعداد الباحث)

من خلال دراسة وتحليل المركز الائتماني الذي قام به المصرف من سنة ٢٠٠٧ ولغاية سنة ٢٠١٠ فقد تم التوصل الى بعض النتائج التي تشير الى مدى تاثير النشاط الائتماني على المركز المالي للمصرف وكما مبين في الجدول اعلاه حيث نلاحظ ان المركز المالي للمصرف تطور خلال السنوات من سنة ٢٠٠٧ ولغاية سنة ٢٠١٠ حيث بلغت نسبة النمو (٧٣%) عما كانت عليه في السنوات السابقة .

سادسا: السيولة النقدية: كما مبين في الجدول الاتي :

جدول رقم (٨) كشف السيولة النقدية

اسم الحساب	٢٠١٠	٢٠٠٩	نسبة الزيادة	٢٠٠٨	٢٠٠٧	نسبة الزيادة
نقد في الصندوق عملة محلية	٤٨١٣٦٦٠٦٣٦٥	٣١١٨٧٣٧٢٠٩٦٣	%٥٤	٣٠٥٥٨٨٠٩٠٦٥	١٠٢٥٨٣٣٣٨٦٣	%١٩٨
نقد لدى المصارف المحلية (محلية)	١٨٩٩٧٠٠٨٥١٦٧	١٠٧١٠٣٣٨٣٦٩٠	%٧٧	٩٨٩٨٥٨٧٩٥٢٦	١٠١٧٧٩١١٩٦٦٤	%٣
نقد لدى المصارف المحلية (اجنبية)	١٥٨٨٣٤٧١٣٠٥٠	٥٤٠١٢٧٢٣٥٧٠	%١٩٤	١٥٣٥٨٦٦٢٦٩٢	٥٢٠٠٣١٥٤٢٥	%١٩٥
الاحتياطي القانوني	٦١٠٤٢٦٢٩٤٠٠	٤٦١٧٧٥٦٩٠٠٠	%٣٢	–	–	–
اوراق نقدية اجنبية	١٥٦٢٦٧٣٢٩٤٠	١٩٨٩٠٢٤٥٧٠٠	(%٢١)	٢٦٠٠٩٠٢١٦٥٦	٨٠٩٠٦٥٠٩٨٠	%٢٢١
نقد لدى المصارف الخارجية	٨٣٦٧٧٠٠٧٧٠	٤١٦١٢٣٦٦٢٥٠	(%٨٠)	٦٦٢٦٨٨٧١٨٣٢	٤٤١٣٧١١٠٦٠٠	%٥٠
المجموع	٤٨١٩٧٨٤٦٧٦٩٢	٢٩٩٩٨٠٠٠٩١٧٣	%٦١	٢٣٧١٨١٢٤٤٧٧١	١٦٩٤٦٥٥٣٠٥٣٢	%٤٠

(المصدر : من اعداد الباحث)

ان استخدام سياسات ائتمانية جيدة سيؤدي بدوره الى ارتفاع وزيادة السيولة النقدية من خلال سياسة تحصيل القروض والتسهيلات الائتمانية الاخرى المتبعة في المصرف حيث نلاحظ زيادة رصيد حساب الصرفدوق خلال السنوات من ٢٠٠٧ ولغاية ٢٠١٠ وبنسبة نمو مقدارها (٦١%)

سادسا : الايرادات والارباح : كما مبين في الجدول ادناه :

جدول رقم (٩) كشف الايرادات

اسم الحساب	٢٠١٠	٢٠٠٩	نسبة الزيادة	٢٠٠٨	٢٠٠٧	نسبة الزيادة
ايراد بيع وشراء العملات الاجنبية	٨٣٤٧٣٣٣٤٢٢	١٨٩٧٩٩١٢٥١٥	(%٥٦)	١٥٩٤٠٨٤٩٨٥٦	٦٢٩٧٣٣١٠١٣	%١٥٣
ايراد القروض الداخلية والتسليف	٢٣٤١٩١٢٢٦٨٣	١٧٧٢٦٥٣٤٨٢١	%٣٢	١٢٤٨٦٩٠٣٨٨٧	١٦٥٥٦٤٩٢٦٠٩	(%٢٥)
ايراد الحوالات	١٩٨٤٧٩٧٢٢٧٩	٣٣٥٩٦٧٨١٠٥	%٤٧١	٢١٨٣٨٨٢٤٤٤	٣٤١٦٤٦٠١٦٥	%٣٦
ايراد الاعتمادات	٢٢٣٣٧٢١٨٦٩	٢٨٢٧٣٧٩١٦١	(%٢١)	١٥٩٤٥٤٥٦٩٥	٧٣٢٩٨٧٦٣٠	%٢٤٥
ايراد خطابات الضمان	١٠١٠٦٥٦٩١٠٦	٧٤٢٢٢٨٩٤٣٧	%٣٦	٣٤٨٤٩٣٣٠٢١	١٤٨٧٨٢٦٧٠٣	%١٣٤
عمولات مصرفية متنوعة	١٥٧٤١٧٨٠٥٣	١٤٣٥٨٥١٠١	%٩٩٣	٢٢٠٣٦٧١٨٩	٣٠٨٣٣٠٧٦٦	(%٢٩)
عمولة ضمان الدفع الاجل	–	–	–	٢٣٢٧٢٤٠٤	٦٤٤٦٧٩٠	%٢٦١
مصروفات مستردة	٣٥٣١٠٨٦٠٢	٢٣٨٤٧٧٤٢٢	%٤٨	١٢٢٠٧٠٥٢٨	٧٥٠٩٠٧٦١	%٦٢
ايراد العمليات المصرفية (مجموع)	٦٥٨٨٢٠٠٦٠١٤	٥٠٦٩٧٨٥٦٥٦٢	%٣٠	٣٦٠٥٦٨٢٥٠٢٤	٢٨٨٨٠٩٦٦٤٣٧	%٢٥
+ ايرادات الاستثمار	١٥٢١٦٥٨٧٠	١٤٩٧٢٣٩٨٣٥	–	٤٢٨٧٦٧٣١٢١	٤٣٤١٣٧٣١٦٧	(%١)
ايراد النشاط الجاري (مجموع)	٦٦٠٣٤١٧١٨٨٤	٥٢١٩٥٠٩٦٣٩٧	%٢٧	٤٠٣٤٤٤٩٨١٤٥	٣٣٢٢٢٣٣٩٦٠٤	%٢٢

(المصدر : من اعداد الباحث)

من خلال قيام المصرف بتنفيذ سياساته المختلفة في مجال الائتمان والاستثمار وتقديم الخدمات المختلفة لزبائن المصرف كل هذا ادى الى تحقيق الايرادات المختلفة المرتبطة بكل نشاط من انشطة المصرف وكما مبينة في الجدول اعلاه حيث نلاحظ ايرادات المصرف خلال سنة ٢٠١٠ تمثل نسبة (٩٩,٨%) من اجالي الايرادات لنفس السنة وبنسبة نمو مقدارها (٣٠%) مقارنة مع ايرادات سنة ٢٠٠٩ ومن خلال مقابلة ايرادات السنة مع مصاريف نفس السنة فان هذا سيساهم في زيادة الارباح التي حققها

المصرف لكل فترة من الفترات المالية .حيث ان الارباح التي حققها المصرف لكل سنة من السنوات كانت كما يلي:

سنة ٢٠٠٧ : ١٨٢١٧٣٤٧٦٠٠ دينار – سنة ٢٠٠٨ : ١٧٢٠٠٤٢٤٣٦٥ دينار – سنة ٢٠٠٩ : ٢١٤٨٠٩٦١٣٩٣ دينار – سنة ٢٠١٠ : ٢٩٩٣١٥١٦٣٣٩ دينار.

ومن هذا يتبين ان هناك تراجع في الارباح في سنة ٢٠٠٨ مقارنة مع سنة ٢٠٠٧ وبنسبة (٦%) ولكن هناك نمو بارباح سنة ٢٠١٠ مقارنة مع ارباح سنة ٢٠٠٩ وبنسبة (٣٩%).

المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

١- تلعب المصارف التجارية دورا فعالا في تقديم القروض، ومنه المساهمة في إنعاش النشاط الإقتصادي.

٢- إن عملية منح القروض لا تخلوا من المخاطر التي يعمل المصرف على تفاديها والتقليل منها ولذلك يقوم المصرف بدراسة الحالة الشخصية والمادية للزبون، إضافة إلى كل هذه الدراسات يطالب المصرف بضمانات كافية لتغطية المخاطر الممكنة من أجل ضمان استرجاع حقوقه وتحقيق المردودية.

٣- يتعامل المصرف عند منحه للقروض مع زبائنه بحذر وهذا من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد والتأخير في آجال التسديد وذلك بإتخاذ إجراءات وقائية تتمثل خاصة في الضمانات بنوعيتها الشخصية والعينية كما يعتمد على دراسة تحليلية لملفات طلب القروض بناءا على معايير ذاتية أكثر منها موضوعية.

٤- تقوم المصارف بمنح الائتمان المصرفي بناء على الدراسات الائتمانية لمراكز زبائنها، وتهدف الدراسة الائتمانية إلى قياس مستوى المخاطر الائتمانية الذي سيواجه المصرف إذا ما قرر الموافقة على منح زبون ما مبلغ معين من التسهيلات الائتمانية، مهما كا نت دقة وجودة هذه الدراسة فقرار منح الائتمان المصرفي يكون مصحوباً دائما بالمخاطر، و ذلك يرجع إلى الحقيقة الثابتة في الحياة المصرفية وهي أن: (لا ائتمان بلا مخاطر)، و تتنوع المخاطر الائتمانية التي تصاحب منح الائتمان المصرفي حسب مصدرها فهناك مخاطر ناشئة عن فع ل الغير و مخاطر متعلقة بالمقترض نفسه ومخاطر متعلقة بطبيعة العملية الممولة ومخاطر ناشئة عن الظروف الاقتصادية و السياسية السائدة، و أخيرا مخاطر ناشئة عن خطا المصرف مانح الائتمان البنكي، ومحصلة هذه المخاطر لا تنحصر فقط في عدم حصول المصرف على العائد أو الفائدة المتوقعة مقابل منح الائتمان المصرفي بل قد تمتد إلى خسائر المصرف لقيمة بعض من القروض التي منحها وضياع جزء من ودائع الزبائن و هذا احتمال قائم دائما بدرجة أو بأخرى.

٥- للحد من المخاطر الائتمانية المصاحبة لعملية منح الائتمان المصرفي تقوم المصارف بتنويع القروض والتسهيلات التي تمنحها لزبائنها وفقا لأسس مختلفة منها على أساس حجم هذه القروض و التسهيلات

وعلى أساس نوع النشاط وعلى أساس حجم الزبون المقترض وعلى أساس غرض الاستخدام وعلى الأساس الجغرافي وعلى أساس نوع الضمان وذلك تطبيقا لقاعدة التنويع والتي تؤدى بالطبع إلى تدن ية المخاطر الائتمانية المتوقعة، وكلما كانت درجة التنوع كبيرة كلما قلت درجة المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان البنكي فالعلاقة عكسية و مؤكدة بين درجة التنوع ودرجة المخاطر الائتمانية.

٦ -إن البيئة التي تعمل فيها المصارف شديدة المخاطرة وتنصح المصارف بأخذ الحيطة والحذر عند القيام بعملية الإقراض وذلك حرصاً منها على ودائع المدخرين وعلى سلامة الجهاز المصرفي.

٧ -بسبب عدم الرغبة في اللجوء الى المحاكم لغرض فض النزاعات التجارية أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة.

٨ -ان السياسة الائتمانية التي ينفذها المصرف بالرغم من انها متحفظة فقد لاقت النجاح بدليل ان المخاطر الائتمانية انخفضت من سنة الى اخرى وبالمقابل ادى هذا الى زيادة الارباح والسيولة النقدية.

ثانيا : التوصيات:

استنادا الى النتائج التي تم التوصل اليها من الجانب التطبيقي للبحث تم وضع التوصيات الاتية :

١ -في حالة منح القرض يجب على المصرف دراسة الملفات دراسة دقيقة ومفصلة من أجل التقليل أو تفادي المخاطر.

٢ -في حالة حدوث المخاطر على المصرف أن يدرس أسباب وقوعها قبل التوجه اتخاذ اجراءات اخرى.

٣ -إن إقتصاد السوق يحتم اليوم على المصارف التجارية الإرتقاء إلى مستوى المصارف العالمية بتحسين أدائها وتقديم خدماتها خاصة فيما يتعلق بعمليات الإقراض لفائدة الأفراد

٤ -التوسع والتعمق في تحليل الوضعية المالية لدراسة ملف القرض ويكون ذلك من خلال التوسع في حسابات النسب.

٥ -السعي بجدية نحو التوسع في منح التسهيلات الائتمانية طو يلة الأجل، حيث أن معظم التسهيلات الممنوحة هي قروض قصيرة الأجل.

٦ -- إلزام المصارف باستحداث إدارات لتقديم الخدمات الفنية للزبائن وخاصة في مجال دراسات الجدوى والتسهيلات البنكية والفنية.

٧ – إن سياسة التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف التجارية للزبائن ينبغ ي أن تسير على أسس مدروسة وتمر بقنوات متعددة لدراسة وتمحيص مجموعة من العناصر الفنية المتعارف عليها مصرفيا.

٨ – التأكد من أن المصارف تطبق المعايير الائتمانية نفسها، وان تمنح القروض استنادا إلى قوة المركز الائتماني للمقترض. قبل اتخاذ أي قرار بمنح قرض فان على المصرف دراسة كمية التدفقات النقدية وكذلك درجة المخاطر (عدم التأكد المرتبطة بها).

٩ يجب التأكد من المشروع الذي يستخدم الزبون فيه القرض هل هو مشروع جادة أم لا، و من أن وضعية إدارة الزبون هل هي في تحسن؛ ولابد من إبلاغ البنوك بوضع الزبون الذي لم يقم بالتسديد حتى لا يتقدم إلى أي بنك آخر لأخذ قروض .

١٠ ضرورة قيام البنك الركزي بدوره الفعال من خلال الرقابة على انشطة المصارف التجارية بشكل عام وعلى منح التسهيلات بشكل خاص والتاكد من مدى التزام المصارف التجارية بالتعليمات الصادرة منه.

المصادر:

١ –الدوري، زكريا والسامرائي، يسري، "البنوك المركزية والسياسات النقدية "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦ .

٢ –الدوري، فلاح حسن والحسيني، مؤيد، "ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر " ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٢ .

٣ –الراوي، خالد وهيب ، "التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي "، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، ٢٠٠٥ .

٤ –الزبيدي، حمزة محمود، "ادارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٢ .

٥ –الزبيدي، حمزة محمود، "استراتيجية تعبئة الودائع وتقييم الائتمان"، مطبعة العزة، بغداد، العراق، ٢٠٠٠ .

٦ –الشمري، صادق راشد، "ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية"، مطبعة الفرح، بغداد، العراق، ٢٠٠٨.

٧ –الشمري، صادق راشد ، "سياسات الاقراض في المصارف العراقية "، مطبعة العزة ، بغداد، العراق، ٢٠٠٥.

٨ –الصيرفي، محمد عبد الفتاح، "ادارة البنوك"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦ .

٩ –المناعي، جاسم ، "الممارسة السليمة للشفافية في السياسات النقدية والمالية "، مجلة المركزي ، عمان، ٢٠٠٠ .

١٠ النجار، فايق، "التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات"، مطبعة بنك الاسكان، عمان، الاردن، ١٩٩٧.

١١ رمضان، زياد وجودة، محفوظ، "الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦ .

١٢ –طاقة، محمد وعجلان ، حسين ، "اقتصاديات العمل"، مكتبة الجامعة–الشارقة، دار اثراء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧.

١٣ –عبدالله، خالد ام ين والطراد ، اسماعيل "ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦ .

١٤ –عبد الله، خالد امين، "العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٥ .

١٥ –عبد النبي، وليد، "اللوائح التنظيمية والرقابية في النظام المصرفي في العراق"، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧ .

١٦ مطر، محمد ، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والا دوات" ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، ٢٠٠٦ .